لماذا الصندوق؟

لماذا الصندوق؟

لحظة محورية

لن يقرر العام المقبل فيما لو كان العالم سينهض إلى مستوى التحديات الكبيرة التي تواجهه الآن مثل تغير المناخ، وتفشي الجوع ، وتزايد انعدام المساواة، وتعنت الفقر- وإنما تلك التي ستؤثر أيضا على مصير الأجيال القادمة. ومع نمو تعداد السكان الذي سيتجاوز 9 مليارات نسمة بحلول عام 2050، والآثار المتزايدة لتغير المناخ، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والتنافس المتزايد على الموارد، لا يمكن للقضايا الأساسية التي تواجه الإنسانية أن تنتظر، ولا بد للمداولات من أن تتنحى جانباً مفسحة المجال أمام العمل الدؤوب.

ولكن الإرادة السياسية العالمية للقضاء على الفقر المدقع والجوع وسوء التغذية خلال جيل واحد، والاعتقاد بإمكانية تحقيق ذلك كله يتزايد باستمرار. إذ بدأ جدول أعمال طموح بالظهور من خلال عملية تحديد الأهداف الإنمائية لما بعد عام 2015. وهو يهدف إلى وضع حد للفقر بجميع أشكاله وفي جميع الأماكن، والقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، وبخطط لإنجاز ذلك كله بصورة مستدامة، مما قد يشكل أحد أكبر الخطوات المتخذة على الإطلاق لضمان مستقبل الإنسانية والحياة على هذا الكوكب.

ولكنها خطوة جبارة، فتخليص جميع الناس بحق من قبضة الفقر والجوع يعني الوصول إلى أولئك الذين لم يتم الوصول إليهم بعد -الذين جرت العادة على استبعادهم من التخطيط الإنمائي، ومن النمو الاقتصادي، ومن المشهد العام. ويعيش معظم هؤلاء الناس في المناطق الريفية التي لم تقع عليها عين الغرباء على الإطلاق. وهكذا كانوا بعيدين عن العين وبعيدين عن البال إلى حد كبير.

ولكن ذلك لا ينطبق على الصندوق، الذي أُنشئ تحديدا للاستثمار في السكان الريفيين والعمل معهم وتمكينهم وإلهامهم وإسماع صوتهم. فمنذ عام 1978، استثمر الصندوق 15.8 مليار دولار أمريكي على شكل قروض ومنح، وقام باستقطاب أكثر من 22.8 مليار دولار أمريكي كتمويل مشترك إضافي ومساهمات محلية. والصندوق الآن في الموقع الملائم والتوقيت المناسب ليلعب دورا رائدا – كمستثمر ووسيط نزيه وقائد – فيما سيمثل إحدى أكثر مبادرات جدول أعمال التنمية الناشئ تحديا وربما قوة.

تحد أكبر، ووصول أبعد

يعيش ثلاثة أرباع سكان العالم الذين يعانون من الفقر والجوع في المناطق الريفية من البلدان النامية. ويعتمد معظم هؤلاء على الزراعة في كسب رزقهم. وإذا كان الالتزام بتحرير جميع هؤلاء السكان من الفقر والجوع صادقا، فلا بد من استهداف المناطق الريفية، التي يتواجد فيها معظم الفقراء والجوعى.

وكما يدرك الصندوق، يفرض العمل في هذه المناطق تحديات وتكاليف مخصوصة. ولكن الصندوق نجح في الوصول إلى سكان أكثر الأماكن نأيا وافتقارا للموارد في العالم. وإن لم تكلل مساعي الصندوق بالنجاح على الدوام، إلا أنه تعلم ما هو مثمر وما هو غير مثمر. ومن خلال هذه العملية، طور الصندوق نهجا فعالا من حيث التكاليف، محوره البشر، وموجه نحو الشراكات لأغراض تحقيق النتائج.

©IFAD/Carla Francescutti

قد تبدأ المناطق الريفية من أطراف المدن، إلا أن الصندوق لا يتوقف هناك. فقد باشر بنجاح مشروعات في مناطق نائية لا يخاطر بدخولها إلا القليل من المؤسسات الإنمائية الأخرى. ولكن ومع ارتفاع المخاطر، يرتفع العائد أيضا، إذ جرب الصندوق نهجا ابتكارية لم تكن مثمرة وحسب، بل وحظيت بتوسيع النطاق من قبل الحكومات والشركاء. وفي الوقت الذي يبدأ فيه المجتمع الإنمائي والحكومات والجهات المانحة بالنظر في كيفية الوصول إلى السكان الفقراء والجوعى الموجودين بكثافة في المناطق الريفية، عليهم أن ينظروا أيضا إلى من يعمل هناك بالفعل – الصندوق وشركاؤه – وأن يستغلوا تلك الخبرة لتكثيف التنمية الريفية.

لا يمكنك الوصول إلى السكان الريفيين إذا نظرت إليهم كأشخاص منفردين في أراضي قاحلة. فاحترام السكان الريفيين ومعرفتهم التقليدية ومساهمتهم في الأمن الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية أمر جوهري. وفي حالات كثيرة، على السكان الريفيين أن يتغلبوا بالفعل على مصاعب هائلة فقط لمجرد بقائهم على قيد الحياة؛ وبتوفر الدعم المناسب يمكنهم أن ينجحوا ويزدهروا. وتقوم المناطق الريفية بالفعل بمد المراكز الحضرية المتنامية بالأغذية، والمياه، والخدمات البيئية.

على صعيد العالم، لا تزيد مساحة 85 في المائة من المزارع عن هكتارين. وتعتبر زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أساسية بالنسبة للأمن الغذائي. فمزارع العالم الصغيرة، التي يبلغ عددها 500 مليون مزرعة، توفر الغذاء وسبل العيش لمليارات الأشخاص. وهي تمثل ما يصل إلى 80 في المائة من الأغذية المنتجة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأجزاء من آسيا. والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة هم أنفسهم أكبر المستثمرين في الزراعة في العالم النامي. لذا فإن الصندوق ينظر إلى السكان الريفيين لا من حيث ما يحتاجون إليه فقط، بل وبالنسبة لما يقدمونه أيضا، والإمكانيات الهائلة التي يمثلونها.

الموارد، والتجدد، والنتائج

ليست المزارع الصغيرة موجودة لتبقى وحسب، بل إن أعدادها في ازدياد. والطلب على نوع المشروعات التي يدعمها الصندوق هو أيضا في ازدياد، ويفوق المعروض منه بكثير. وعلى الرغم من ازدياد جاذبية الزراعة، فإن زيادة الاستثمار فيها على نحو كبير أمر ضروري أيضا.

تأتي غالبية التمويل المقدم لتنمية أصحاب الحيازات الصغيرة من الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف، ولا سيما الصندوق، والبنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية. ويلعب الصندوق بالفعل دورا رئيسيا هنا. فوفقا لإحدى الدراسات المجراة عام 2009، جاء حوالي خمس التمويل الذي يركز على زراعة الحيازات الصغيرة، البالغ 2.6 مليار دولار أمريكي من الصندوق. إلا أن التمويل لم يكن موزعا بشكل متساو. إذ وجدت الدراسة أن ما يقرب من 40 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تستهدف زراعة الحيازات الصغيرة ذهبت إلى 10 بلدان فقط.

إن بلوغ هدف القضاء على الفقر والجوع يحتاج إلى أكثر من ذلك بكثير. ففي عام 2013، كان الصندوق يدعم 241 برنامجا ومشروعا بالشراكة مع 96 حكومة متلقية إضافة إلى قطاع غزة والضفة الغربية. وبلغت القيمة الإجمالية لاستثماراته 12.2 مليار دولار أمريكي، ذهبت 72.8 في المائة منها إلى البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من العجز الغذائي، و52.6 في المائة إلى ما تصنفه الأمم المتحدة كأقل البلدان نموا. وحوالي 40% من البلدان التي للصندوق فيها عمليات جارية مصنفة على أنها من الدول الهشة.

إن انتشار الصندوق ليس بعيدا فقط، وإنما واسع أيضا. ومتى تحققت الانتصارات السهلة، لا بد للجهد الجاد للقضاء على الفقر والجوع من الوصول إلى حيث يذهب الصندوق تقليديا، والنفاذ إلى عمق المناطق الريفية. وكما هو الحال بالنسبة للصندوق، عليه البقاء هناك لفترة طويلة، حتى لا تذبل المناطق الريفية التي تم إحياؤها مرة أخرى بعد انسحاب الجهات المانحة، ولضمان استدامة التقدم فيها.

تحفيز التحول الريفي

في اقتراحه لمجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة، استهدف الفريق العامل المفتوح العضوية قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة بشكل محدد:

بحلول عام 2030 مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخول صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء، والشعوب الأصلية، والمزارعين الأسريين، والرعاة، وصيادي الأسماك، بما في ذلك من خلال الوصول الآمن والعادل إلى الأراضي، وغير ذلك من الموارد والمدخلات الإنتاجية، والمعرفة، والخدمات المالية، والأسواق، وفرص إضافة القيمة والعمالة غير الزراعية. (الهدف 2-3)

والصندوق يعرف أكثر من أي مؤسسة أخرى كيف ينفذ هذا الالتزام وما سيتطلبه، ليس على مستوى الموارد وحسب، ولكن أيضا على مستوى الالتزام والوقت والإصرار والتنسيق. فقد بنى الصندوق سمعته كشريك موثوق به بين الحكومات والسكان الريفيين ومنظماتهم، وهو لذلك في موقع جيد لتأمين استثمارات عادلة ومشروعات تشاركية مستدامة. القضاء على الفقر لا يعني مجرد التخفيف من الفقر، وإنما يعني تغيير الديناميات التي تسببه. ويتبنى الصندوق نظرة شاملة تضم الروابط الريفية-الحضرية وكذلك الأبعاد الاجتماعية للفقر. ولا بد للتحول الريفي – الذي هو بحكم تعريفه مستوى من التغيير الاجتماعي والاقتصادي المستدام والشامل – من أن يبنى على استثمارات تستهدف الخدمات والبنى الأساسية والمؤسسات التي تيسر تدفق السلع والأشخاص والأموال والمعلومات بين المناطق الريفية والحضرية، وضمان الحقوق، والتصدي لانعدام المساواة والاستبعاد، واتخاذ خطوات إيجابية لتمكين النساء، وتوفير الفرص للشباب، مما من شأنه أن يسهم في تحول سياق الحياة الريفية وإمكانياتها.

© IFAD/Marco Salustro

نحن في الصندوق نؤمن بأن كل مجتمع محلي نعمل فيه، مهما كان مهملا أو نائيا، لديه مورد هائل: ألا وهو سكانه. فقد أظهر مشروع دعمناه في غرب النوبارية في مصر أن خريجي المناطق الحضرية العاطلين عن العمل يمكنهم أن يصبحوا مزارعين ناجحين، وبتوفر الدعم المناسب يمكنهم أن يحولوا أراضي الصحراء الجرداء إلى أراض زراعية منتجة. كذلك أظهر مشروع في شمال باكستان أنه ومع ازدهار المجتمعات الريفية يجف الدعم للحركات المتشددة. من الممكن التوقف عن تغذية اليأس والإحباط بالإهمال، والبدء ببناء الازدهار والاستقرار، بالاستمرار والدراية والاحترام.

الصندوق الآن

الصندوق الآن مؤسسة جرى إصلاحها وتجديدها ومواءمتها مع أغراضها، وهي ليست فريدة من نوعها وحسب، بل أنها الأداة الوحيدة التي صممت تحديدا للقيام بالمهمة الماثلة أمامنا: القضاء على الفقر بالتوجه إلى حيث يعيش غالبية الفقراء، في المناطق الريفية من البلدان النامية. ولهذه المهمة مصاعبها ومخاطرها الخاصة – التي قبل بها الصندوق منذ زمن طويل، وطور خبرة خاصة للتغلب عليها.

إلا أن صندوق اليوم ليس صندوق الغد. لأن الأخير يحتاج لأن يكون مؤسسة أكثر تأثيرا، مع ما يترتب على ذلك من موارد. وتعكس النسبة العالية جدا من الدول الأعضاء في الصندوق التي ساهمت في التجديد الأخير لموارده الشعور القوي بملكية الصندوق والثقة في مهمته وأدائه. كذلك تشكل البلدان النامية ذاتها نسبة أعلى بكثير من *المساهمين* في تجديدات موارد الصندوق من تلك السائدة في العديد من المؤسسات المالية الدولية المماثلة الأخرى.

الصندوق منظمة للمعرفة، ولكنه ليس مركزا للأبحاث؛ وقد كانت مبادئه وتوجيهاته السياساتية دائما مدعومة بالاستثمار. ولم ينظر الصندوق أبدا إلى الاستثمار في السكان الريفيين كمراهنة، وإنما كضرورة. ومع احتلال الاستدامة والشمولية لمركز الصدارة في الخطاب الإنمائي، ينبغي على الصندوق أن يكون حاضرا، كجهة مرجعية وشريك مفضل ومستثمر رئيسي. وبفضل الدعم القوي المتزايد من دوله الأعضاء، يقف الصندوق الآن على أهبة الاستعداد لمواجهة هذا التحدي.

©IFAD/Susan Beccio

ISBN 978-92-9072-522-0
9 789290 725220

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44 - 00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06 39+ – رقم الفاكس: 5043463 06 39+
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org
www.ruralpovertyportal.org
ifad-un.blogspot.com
www.facebook.com/ifad
instagram.com/ifadnews
www.twitter.com/ifadnews
www.youtube.com/user/ifadTV

سبتمبر/أيلول 2014